أثر مستخرج أبي عوانة في دفع الانتقاد عن صحيح مسلم: وصل ما في رواية أصل من الانقطاع

ميسرة بنت سعيدين* د. عبد ربه أبو صعيليك**

تاريخ وصول البحث: 2019/1/2م **تاريخ قبول البحث: 2019/5/8م**

ملخص

يتناول البحث أثر مستخرج أبي عوانة في دفع الانتقادات الواردة على الأسانيد من حيث وصل ما في روايات صحيح مسلم من الانقطاع. ومن المعروف في علم الحديث، فإن السند هو عنصر مهم لا يمكن إنكاره بجانب عنصر آخر، ألا وهو المتن؛ وذلك لأن السند هو السلسلة التي تربط بين رواة الحديث والرسول ﷺ. وعندما يكون في إحدى السلاسل إشكال، فإن صحة الحديث ستكون بالتأكيد موضع تساؤل. حيث إن الانتقادات واردة على الأسانيد في صحيح مسلم من بعض النقاد من المتقدمين، منهم: الدارقطني وابن عمار الشهيد وأبو علي الغساني وابن القطان وغيرهم. وتعد هذه الانتقادات عن علة تقتضي ضعف روايات صحيح مسلم بوجود الروايات المنقطعة فيه. لذلك ركز هذا البحث على تحليل الأحاديث المنتقدة الموجودة الواردة بعلة الانقطاع. وغير ذلك، فإن هذا البحث يعرض أثر مستخرج أبي عوانة في دفع تلك الانتقادات من خلال وصل ما في رواية أصل من الانقطاع. وقد تم التوصل إلى نتيجة أن مستخرج أبي عوانة يؤثر في وصل رواية الانقطاع عند صحيح الإمام مسلم من خلال طرق إسناد أخرى والتي تجتمع في أحاديثه.

الكلمات المفتاحية: مستخرج أبي عوانة، الانتقادات، رواية الانقطاع، صحيح مسلم، رواية موصولة.

The effect of the Mustakhraj of Abu Awanah in narrations in answering the criticism on chain of narrators in term of connecting the interrupted narrations in Sahih Muslim

Abstract

This study deals with the effect of '*Mustakhraj Abi ᶜAwanah*' in answering the criticsm related on chain of narratos in term ofconnecting the interrupted narrations in '*Sahih Muslim*'. In hadith study, the chain of narrators (*Sanad*) is an important and undeniable element along with other element, which is the matn. It is because, *sanad* is the chain that connects the narrators of the Hadith and the Prophet (peace and blessings of Allah be upon him). When one of the chains is problematic, the validity of the Hadith will certainly be questioned. There are criticisms from some applicants against the chain of narrators in 'SahihMuslim'such ad-Daraqutni, Ibn Umar as-Shahid, Abu Ali al-Ghassani, Ibn al-Qattan and others. These criticisms are considered to effect the validity of 'Sahih Muslim' narrations by the existence of the interrupted chains of narrators. Therefore, this study focused on analysing criticisms of interrupted narrations. In addition, this study presents the effect of '*Mustakhraj Abu ᶜAwanah*' in answering these criticisms by connecting

* باحثة.

** أستاذ مشارك، الجامعة الأردنية.

the interrupted chain of narrators. The collected study reach that '*Mustakraj Abi ᶜAwanah*' affects the connection of interrupted narrations in '*Sahih Muslim*'through the other authenticity chains of narrators which are assembled in his collection.

Keywords: Mustakhraj Abu ᶜAwanah; Criticism; Interrupted narration; Sahih Muslim; Connected narration.

المقدمة.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

تظهر أهمية العناية بعلم الحديث بوجود مصنفات أئمة الحديث في تدوين مروياتهم وأحاديثهم على أصناف شتى وأنواع كثيرة. والإمام مسلم –رحمه الله تعالى– هو أحد المحدثين الذين اهتموا بطلب علم الحديث والعناية به، ويظهر ذلك من خلال كتابه الذي يسمى المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ والمشهور بصحيح الإمام مسلم. ويعد صحيح مسلم إضافة إلى صحيح البخاري أصح كتابين بعد كتاب الله ﷻ "القرآن الكريم". وعلى الرغم من ذلك، فإن صحيح مسلم لا يسلم من تقييمات وانتقادات العلماء المتقدمين على أسانيده. وتعبر هذه الانتقادات عن أن الروايات في صحيح مسلم لا تستوفي شروط الحديث الصحيح؛ وذلك أن رواياته تتضمن الأسانيد المنقطعة. ويبدو أن هذا الكلام يشير إلى أن الإمام مسلم قد روى بعض الأحاديث ضعيفة في صحيحه. وبالتالي، فإن هذا النقد يمكن أن يؤثر في صحة صحيح مسلم. فلذلك، لا بد أن تثبت وصول رواياته من خلال كتب حديث أخرى، ومنها مستخرج أبي عوانة. وأبو عوانة من علماء الحديث الذين اجتهدوا في طلب العلم، وجهوده في علم الحديث ثابتة لا مجال للشك فيها وتظهر من خلال مستخرجه. واستنادا إلى إنتاجه العلمي في كتابه، وددت أن أوظف خدمته لعلم الحديث في دفع الانتقادات عن صحيح مسلم من خلال وصل ما في رواية الأصل من الانقطاع.

مشكلة البحث.

يبين هذا البحث أثر مستخرج أبي عوانة في دفع الانتقادات عن صحيح مسلم. ويسعى هذا البحث إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ما الانتقادات الواردة على الأسانيد المنقطعة؟ ومن انتقدها؟
- ما أثر مستخرج أبي عوانة في دفع تلك الانتقادات؟
- ما مدى تأثير هذه الانتقادات على صحة صحيح مسلم؟

أهداف البحث.

من الأهداف التي يسعى البحث إلى تحقيقها ما يأتي:

- تخريج الانتقادات للروايات المنقطعة في صحيح مسلم عند المتقدمين.
- إبراز أثر مستخرج أبي عوانة في دفع تلك الانتقادات من خلال تقديم الروايات الموصولة على الروايات المنقطعة.
- إثبات أن الانتقادات الموجهة لبعض الروايات في صحيح مسلم لا تؤثر في صحته.

أهمية البحث.

تتمثل أهمية البحث في النقاط الآتية:

- يبحث في أنواع الانتقادات على صحيح مسلم من حيث وقوع الخطأ أو الشك أو العلة، والتي تكون في الأسانيد المنقطعة.
- الرد على الانتقادات المواجهة بانقطاع أسانيد روايات صحيح مسلم وبيان الروايات الموصولة من خلال مستخرج أبي عوانة.

الدراسات السابقة.

اهتم الباحثون في الدراسة التحقيقية لمستخرج أبي عوانة ومنهجه في مؤلفاته على وجه العموم إلا أن الباحثة لم تجد في حدود علمها واطلاعها – بحثا علميا– تناول البحث حول أثر مستخرجه على وجه الخصوص في دفع الأحاديث المنتقدة بالانقطاع في روايات صحيح مسلم. لكن لا غنى للباحث عن الرجوع إليها والاستفادة منها أثناء إعداد هذا البحث، هنالك مجموعة من الدراسات التي تتحدث عن قضايا لها علاقة بموضوع دراستي من أهمها فيما يأتي:

1) فوائد المستخرجات من خلال مسند أبي عوانة، للباحث نايف بن ناصر المنصور، رسالة الماجستير في جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، عام 2014. تناول البحث فوائد مسند أبي عوانة في خدمته لصحيح مسلم. وقد ذكرت فيه فائدة وصل المعلقات، وهي من نوع المنقطع. ولكن هذه البحث لا يبين أسباب الانقطاع لروايات صحيح مسلم.
2) مستخرج أبي نعيم الأصبهاني على صحيح الإمام مسلم بن الحجاج: دراسة نقدية تحليلية، للباحث أحمد حسن حسين الفاعوري، رسالة الدكتوراه في جامعة العلوم الإسلامية، عمان، الأردن، عام 2012م. تكلم البحث عن منهج مستخرج أبي نعيم على صحيح مسلم، وتداخل فيه منهج أبي نعيم وتعامله مع الأحاديث المقطوعة التي وردت في صحيح مسلم. ولكن، لم تذكر هذه الدراسات فحوى الانتقادات للروايات المنقطعة في صحيح مسلم عند المتقدمين.
3) الإمام مسلم ومنهجه في تعليل الأسانيد، للباحث حذيفة شريف الخطيب، في مجلة الجامعة حران –كلية الإلهية– شائلي أورفة، تركيا، المجلد 16، العدد 26، يوليو – ديسمبر 2011 م. ويتناول الباحث الدراسة التطبيقية لأسانيد أوردها مسلم بعللها. وأتى الباحث بنماذج لرواية مسلم التي فيها علة الانقطاع، لكن لم يذكر الباحث الروايات الموصولة من مسلم أو من غيره.

فلذلك، تناول هذا البحث الانتقادات الموجهة بالانقطاع روايات صحيح مسلم من المتقدمين ويبين أسباب انقطاعها. ثم أتت الباحثة بالروايات الموصولة؛ لتقوية الروايات التي انتقدت.

حدود البحث.

ركز هذا البحث على انتقادات الأئمة من المتقدمين، وتحدد هذا البحث بالانتقادات من العلماء الذين يعيشون في الفترة ما بين بعد الوفاة الإمام مسلم وحتى زمن من معاصر ابن الصلاح، ومنهم: الدارقطني وابن عمار الشهيد وأبو علي الغساني وابن القطان وغيرهم. بالإضافة إلى ذلك، يثبت هذا البحث رواية ما يفيد الوصل لروايات صحيح مسلم المنقطعة.

منهج البحث.

اعتمدت الباحثة في هذا البحث على المناهج الآتية:

- **المنهج الاستقرائي:** وذلك بجمع الروايات المنقطعة في صحيح مسلم.

- **المنهج التحليلي:** وذلك بتحليل الانتقادات الموجودة على الروايات المنقطعة في صـــحيح الإمام مســـلم وتخريج نماذج لروايات موصولة من مستخرج أبي عوانة؛ لدفع تلك الانتقادات.
- **المنهج النقدي:** وذلك بإبراز وجوه النقد الموجهة إلى الأحاديث المنتقدة، ومن ثم مناقشـــة هذه الانتقادات والرد عليها بما يناسبها.

خطة البحث.

جاء البحث في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة:

المبحث الأول: أحاديث مشكوك في اتصالها وإزالة أبي عوانة هذا الشك من خلال روايات في مستخرجه

المبحث الثاني: تقوية مستخرج أبي عوانة لروايات الانقطاع بسبب الجهالة والإبهام في السند في صحيح مسلم.

المبحث الثالث: تقوية مستخرج أبي عوانة للروايات المنقطعة بسبب ورودها بزيادة راو من وجه آخر.

الخاتمة.

المبحث الأول:

أحاديث مشكوك في اتصالها وإزالة أبي عوانة هذا الشك من خلال روايات في مستخرجه.

<u>مثال</u>:

قال مســـلم: حدثنا إســـحاق بن منصـــور، حدثنا حبان بن هلال، حدثنا أبان، حدثنا يحيى، أن زيدا، حدثه أن أبا سـلام، حدثه عن أبي مالك الأشـعري قال: قال رسـول الله ﷺ: «الطُّهُورُ شَـطْرُ الْإِيمَانِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُ الْمِيزَانَ، وَسُـبْحَانَ اللهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَآنِ – أَوْ تَمْلَأُ – مَا بَيْنَ السَّـمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَالصَّـلَاةُ نُورٌ، وَالصَّـدَقَةُ بُرْهَانٌ وَالصَّـبْرُ ضِـيَاءٌ، وَالْقُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ، كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو فَبَايِعٌ نَفْسَهُ فَمُعْتِقُهَا أَوْ مُوبِقُهَا»[1].

وهذا سند ظاهره الصحة، لكن انتقد الدارقطني وتابعه ابن عمار الشهيد[2] وابن القطان[3] أن رواية مسلم السابقة منقطعة وسقط في إسنادها راو بين أبي سلام وأبي مالك الأشعري. فقد قال الدارقطني: "إن معاوية بن سلام يخالف فيه يحيى بن أبي كثير، فيرويه عن أخيه زيد بن سلام عن أبي سلام عن عبد الرحمن بن غنم أن أبا مالك حدثهم بهذا"[4]. وقال ابن عمار الشـــهيد: "ومعاوية كان أعلم عندنا بحديث أخيه زيد بن ســـلام من يحيى"[5]. بالإضـــافة إلى ذلك، هذا الحديث يحكم عليه بالانقطاع لوجود الدعوى بأن أبا سـلام لم يدرك أبا مالك الأشـعري ولم يسـمع منه. والدليل على ذلك كما ذكر ابن حجر: "أن أبا مالك توفي في خلافة عمر"[6]. فإذا كان كذلك، فكيف تحتمل رواية من أبي مالك إذا ولد بعد وفاته. ومع هذا الانتقاد، يثبت الانقطاع في تلك الرواية.

ولدفع هذه الانتقادات، فقد أتى أبو عوانة بالقرائن من مستخرجه كما قال:

<u>حديث الأولى:</u> حدثنا محمد بن علي ابن أخت غزال قال: ثنا عفان قال: ثنا أبان ح، وحدثنا الصغاني قال: ثنا مسلم ابن إبراهيم قال: ثنا أبان قال: ثنا يحيى بن أبي كثير، عن زيد، عن أبي سـلام، عن أبي مالك الأشـعري، أن رسـول الله ﷺ قال: «الطُّهُورُ شَطْرُ الْإِيمَانِ ...»[7].

<u>حديث الثاني:</u> حدثنا محمد بن إسحاق الصغاني، ويزيد بن عبد الصمد قالا: ثنا هشام بن عمار قال: ثنا محمد ابن شعيب

قال: أخبرني معاوية بن سَـلَّامٍ، عن أخيه زيد بن سَـلَّامٍ أنه أخبره، عن أبي سَـلَّامٍ الحبشـي، عن عبد الرحمن ابن غَنْمٍ، أن أبا مالك الأشعري حدثه، عن رسول الله ﷺ قال: «إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ شَطْرُ الْإِيمَانِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُ الْمِيزَانَ، وَالتَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ يَمْلَأَنِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَالصَّلَاةُ نُورٌ، وَالصَّوْمُ بُرْهَانٌ، وَالصَّبْرُ ضِيَاءٌ، وَالْقُرْآنُ شِفَاءٌ حَجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ، كُلُّ إِنْسَانٍ بَائِعٌ نَفْسَهُ فَمُعْتِقُهَا أَوْ مُوبِقُهَا»[8].

وتوضيح إسناد هذا الحديث كما يأتي:

رجال إسناد صحيح مسلم:

- إسحاق بن منصور: وثقه إمام مسلم والنسائي، وقال أبو حاتم أنه صدوق[9].
- حبان بن هلال: وثقه يحيى بن معين والترمذي والنسائي وحمد بن سعد[10].
- أبان بن يزيد العطار: وثقه يحيى بن معين والنسائي، وقال أحمد بن حنبل إنه ثبت في كل المشايخ[11].
- يحيى بن أبي كثير: وثقه العجلي وذكره ابن حبان في "الثقات"، قال أحمد بن حنبل: هو أثبت الناس، وقال ابن أبي حاتم: الإمام لا يحدث إلا عن ثقة[12].
- زيد بن سَلَّامٍ: وثقه أبو زرعة ويعقوب بن شيبة والنسائي والدارقطني[13].
- أبو سَلَّامٍ، ممطور: وثقه العجلي والدارقطني، وذكره ابن حبان في "الثقات"[14].
- أبو مالك الأشعري، الحارث بن الحارث: له صحبة، روى عن النبي ﷺ، وروى عنه عبد الرحمن بن غنم الأشعري وأبو سلام الأسود[15].

ورجال إسناد مستخرج أبي عوانة:

السند الأول:

- محمد بن علي ابن أخت غزال: وثقه أبو بكر الخطيب[16].
- عفان بن مسلم: وثقه العجلي ويحيى بن معين وأبو حاتم وأبو أحمد بن عدي[17].
- والصغاني، محمد بن إسحاق: وثقه النسائي وابن خراش والدارقطني، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال أبو حاتم: إنه ثبت صدوق[18].
- مسلم بن إبراهيم: وثقه يحيى بن معين والعجلي، وقال أبو حاتم: كان لا يحتج به، وقال في موضع آخر: ثقة صدوق[19].
- أبان عن يحيى بن أبي كثيرعن زيد عن أبي سَلَّامٍ عن أبي مالك الأشعري.

السند الثاني:

- محمد بن إسحاق الصغاني: كما سبق.
- ويزيد بن عبد الصمد: وثقه النسائي والدارقطني وابن أبي حاتم وأبو سعيد بن يونس، وذكره ابن حبان في "الثقات"[20].
- هشام بن عمار: وثقه يحيى بن معين والعجلي، وقال الدارقطني وأبو حاتم: إنه صدوق[21].
- محمد بن شعيب: وثقه العجلي[22] وأبو أحمد بن عدي، وذكره ابن حبان في "الثقات"[23].
- معاوية بن سَلَّامٍ: وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين والنسائي، وذكره ابن حبان في "الثقات"[24].
- زيد بن سَلَّامٍ عن أبي سَلَّامٍ الحبشي: كما سبق[25].

- عبد الرحمن بن غَنْمٍ: وثقه محمد بن سعد والعجلي، وذكره ابن حبان في "الثقات"[26].
- أبو مالك الأشعري: كما سبق[27].

مما ذكر سابقا، يتضح أن أبا عوانة قد أتى بروايتين مختلفتين معا، أي رواية أبي سلام عن أبي مالك مباشرة وبواسطة عبد الرحمن بن غَنْمٍ. ولو نظرنا إلى ذلك، ما وجدت النص الذي يشير إلى أن الرواية من طريق معاوية تضعف الرواية من طريق يحيى بن أبي كثير. إضافة إلى أن رجال إسناد كلا الروايتين هم من الثقات، وبعد التأكد في كتب التراجم والطبقات، وجدت أن إسناد كل راو متصل. فلو كان كذلك، فمن المرجح أن أبا سلام قد سمع الحديث على الوجهين. وأثبت ذلك الإمام النووي فقال: "إن الظاهر من حال مسلم أنه علم سماع أبي سلام لهذا الحديث من أبي مالك فيكون أبو سلام سمعه من أبي مالك وسمعه أيضا من عبد الرحمن بن غنم عن أبي مالك فرواه مرة عنه ومرة عن عبد الرحمن وكيف كان فالمتن صحيح لا مطعن فيه"[28]. ونظرا إلى ذلك، فيحتمل أن الإمام مسلم خرج رواية أبي سلام من أبي مالك الأشعري دون واسطة عبد الرحمن فغرضه تقديم الإسناد العالي.

وعلاوة على ذلك، وبالنسبة إلى الانتقادات التي تشير إلى أن أبا سلام لم يدرك أبا مالك الأشعري، فهو وهم من الناقد في اسم أبي مالك الأشعري. فزعم أن أبا مالك هنا كعب بن عاصم، وهو سكن بمصر[29]. والأصح هنا، أن أبا مالك صاحب أبي سلام اسمه الحارث بن الحارث الأشعري. ويستدل على ذلك بكلام المزي عند ذكر ترجمة كعب بن عاصم الأشعري، حيث قال: "والصحيح أنه غير أبي مالك الأشعري الذي يروى عنه عبد الرحمن بن غنم الأشعري والشاميون، فإن ذلك معروف بكنيته، مختلف في اسمه، وهذا معروف باسمه ولا تعرف له كنية"[30]. ووافقه ابن حجر، حيث قال: "أبو مالك الأشعري الذي روى عنه أبو سلام الأسود وشهر بن حوشب ومن في طبقتهما هو الحارث بن الحارث الأشعري، وتأخرت وفاته. وأما أبو مالك الأشعري آخر هو كعب بن عاصم، ومات في خلافة عمر"[31].

وبناء على هذه الملاحظة، ثبت أن رواية أبي سلام عن أبي مالك الأشعري متصلة. والروايات التي أتى بها أبو عوانة أزالت الشك بانقطاع رواية مسلم. وبالإضافة إلى ذلك، فالرواية في مستخرج أبي عوانة قد قوت رواية صحيح مسلم. لذلك، هذه الانتقادات لا تؤثر على صحة صحيح مسلم، بل تزيد في صحته.

المبحث الثاني:

تقوية مستخرج أبي عوانة لروايات الانقطاع بسبب الجهالة والإبهام في السند في صحيح مسلم.

1) قال مسلم: وحدثت عن يحيى بن حسان، ويونس الْمُؤَدِّبِ، وغيرهما، قالوا: حدثنا عبد الواحد بن زياد، قال: حدثني عمارة بن القعقاع، حدثنا أبو زرعة، قال: سمعت أبا هريرة، يقول: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا نَهَضَ مِنَ الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ اسْتَفْتَحَ الْقِرَاءَةَ بِـ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَلَمْ يَسْكُتْ»[32].

انتقد ابن القطان أن الحديث لم يصله مسلم، فإنه أورد الحديث منقطعا[33]. ووافقه الرشيد العطار أن رواية مسلم السابقة قد وقع الإبهام في أحد رواتها؛ حيث إن شيخ مسلم مبهم وغير مسمى[34]. فالمبهم نوع من أنواع الأحاديث المنقطعة، كما ذكر الحاكم أن المنقطع هو ما انقطع منه الإسناد فيه قبل الوصول إلى التابعي راو لم يسمع من الذي فوقه، والساقط بينهما غير مذكور، لا معينا ولا مبهما. ويطلق على إبهام الراوي في السند كأن يقال: "عن رجل" أو "عن شيخ"، وكقول الراوي: "حدثت عن فلان" و"أخبرت عن فلان" فهو وإن ذكر الراوي، لكنه أبهمه فأشبه الانقطاع؛ للتساوي في جهالة

الراوي عيناً وحالاً، فلهذا سمي منقطعا[35].

ولو نظرنا إلى هذا، فقد سقط راو في إسناد هذه الرواية بين مسلم وبين شيخه، حيث إن الإمام مسلم قد ولد في سنة أربع ومئتين[36] وأنه كان صغيرا عندما توفي يحيى بن حسان في سنة ثمان أو تسع ومئتين، ومات يونس المؤدب حوالي سنة سبع أو ثمان ومئتين[37]. فلا يمكن أن يحتمل الحديث منهما عندما كان عمره أقل من خمس سنوات، وهذا يفيد الانقطاع؛ وذلك لأن حد العمر الذي يصح السماع منه هو إذا بلغ الصبي خمس سنين، وقبل الخمس لا يصح السماع، كما قال العلماء: "اعتبر الجمهور المظنة وهي الخمس، فأقاموها مقام المئنة وهي التمييز والإدراك"[38]. فذلك يؤكد أن الإمام مسلم قد روى عن يحيى بن حسان ويونس المؤدب بواسطة راو آخر.

قد أخرج أبو عوانة الحديث كما في صحيح مسلم بوجه موصول كما قال: حدثني أحمد بن سهل هو ابن مالك، عن محمد بن سهل بن عسكر قال: ثنا يحيى بن حسان، قال: ثنا عبد الواحد بن زياد، عن عمارة قال: ثنا أبو زرعة، قال: ثنا أبو هريرة، «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا نَهَضَ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ اسْتَفْتَحَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ وَلَمْ يَسْكُتْ»[39].

وتوضيح إسناد هذا الحديث كما يأتي:

ورجال إسناد صحيح مسلم هم:

- يحيى بن حسان: وثقه الشافعي وأحمد بن حنبل والعجلي والنسائي وأبو سعيد بن يونس، وذكره ابن حبان في "الثقات"[40].
- ويونس بن محمد الْمُؤَدِّبِ: وثقه يحيى بن معين ويعقوب بن شيبة، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال أبو حاتم: إنه صدوق[41].
- عبد الواحد بن زياد: وثقه يحيى بن معين ومحمد بن سعد وأبو زرعة وأبو حاتم[42].
- عمارة بن القعقاع: وثقه يحيى بن معين والنسائي، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال أبو حاتم: إنه صالح الحديث[43].
- أبو زرعة: وثقه يحيى بن معين، وقال ابن خراش: إنه صدوق ثقة[44].
- أبو هريرة: صاحب رسول الله ﷺ.

ورجال إسناد مستخرج أبي عوانة هم:

- أحمد بن سهل هو ابن مالك: قال ابن أبي حاتم وهو صدوق[45]. ترجم له الذهبي ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا[46].
- محمد بن سهل بن عسكر: وثقه النسائي وأبو أحمد بن عدي[47].
- يحيى بن حسان عن عبد الواحد بن زياد عن عمارة عن أبي زرعة عن أبي هريرة.

ومما سبق، يظهر أن أبا عوانة أتى برواية موصولة من طريق أحمد بن سهل، وموضع التقاء رواية أبي عوانة مع إسناد صاحب الأصل هو يحيى بن حسان. وكل رجال إسناد الروايات من الثقات والصدوقين. وبالإضافة إلى ذلك، هذه الرواية وصلها جمع من أهل العلم في مصنفاتهم، منهم السراج الثقفي من طريق محمد بن سهل، والطحاوي من طريق حسين بن نصر عن يحيى بن حسان، وابن حبان من طريق عبد الله بن محمد الأزدي عن محمد بن أسلم الطوسي عن يونس بن محمد عن عبد الواحد بن زياد، وغيرهم[48]. فارتقى بذلك حديث مسلم الضعيف بالانقطاع إلى الحسن لغيره بحديث أخرجه أبو عوانة وغيره موصولا.

2) قال مسلم: وحدثني غير واحد من أصحابنا، قالوا: حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، حدثني أخي، عن سليمان وهو ابن بلال،

عن يحيى بن سيعد، عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن، أن أمه عمرة بنت عبد الرحمن، قالت: سمعت عائشة، تقول: سَمِعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ صَوْتَ خُصُومٍ بِالْبَابِ، عَالِيَةٍ أَصْوَاتُهُمَا، وَإِذَا أَحَدُهُمَا يَسْتَوْضِعُ الْآخَرَ وَيَسْتَرْفِقُهُ فِي شَيْءٍ، وَهُوَ يَقُولُ: وَاللهِ لَا أَفْعَلُ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَيْهِمَا، فَقَالَ: «أَيْنَ الْمُتَأَلِّي عَلَى اللهِ لَا يَفْعَلُ الْمَعْرُوفَ؟» قَالَ: أَنَا، يَا رَسُولَ اللهِ، فَلَهُ أَيُّ ذَلِكَ أَحَبَّ[49].

عدّه أبو علي الغساني في "التنبيه على الأوهام الواقعة في المسند الصحيح لمسلم، ووافقه الرشيد العطار أنه من ضمن الأحاديث المقطوعة[50]. وهذا الحديث أخرجه مسلم بصيغة "حدثني غير واحد من أصحابنا" ضمن الإبهام في أحد رواته، حيث إن شيخ مسلم مبهم غير مسمى كما قال الإمام المازري: خرج مسلم فى باب الجوائح حديثين مقطوعين: أحدهما: قوله: حدثنا غير واحد من أصحابنا ..."[51]. ووافقه ابن حجر أن رواية مسلم فيها إبهام كما قال: "فعده بعضهم في المنقطع والتحقيق أنه متصل في إسناده مبهم"[52].

واختلف حكم القاضي عياض إذا قال الراوي "حدثني غير واحد" أو "حدثني الثقة" أو "حدثني بعض أصحابنا" فهو عنده من غير المقطوع ولا المرسل ولا المعضل عند أهل هذا الفن بل هو من باب الرواية عن المجهول[53]. ولم تتفق الباحثة مع هذا الرأي؛ لأن جملة "حدثنا غير واحد من أصحابنا" لفظ مبهم، فلذلك يتم تصنيفها في المنقطع، كما ذكر ابن الصلاح أن المنقطع منه الإسناد الذي ذكر بعض رواته بلفظ مبهم نحو رجل أو شيخ أو غيرهما[54]. بالإضافة إلى أن أبا عمر والخطيب أكدا أن الرواية منقطعة[55]. وعلق النووي على كلام القاضي عياض السابق فقال: وهذا الذي قاله القاضي هو الصواب، لكن كيف ما كان فلا يحتج بهذا المتن من هذه الرواية لو لم يثبت من طريق آخر[56].

ولكن قد ثبت من طريق آخر، فجاء أبو عوانة برواية متصلة من ثلاث طرق كما قال: حدثنا محمد بن يحيى النيسابوري، وإسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد، وإبراهيم بن الحسين الكسائي هو ابن ديزيل، قالوا: ثنا إسماعيل بن أبي أويس، قال: حدثني أخي، عن سليمان، وهو ابن بلال، عن يحيى بن سعيد، عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن، عن أمه، عَمْرَةَ بنت عبد الرحمن قالت: سمعت عائشة، تقول: سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَوْتَ خُصُومٍ بِالْبَابِ عَالِيَةٍ أَصْوَاتُهَا، وَإِذَا أَحَدُهُمَا يَسْتَوْضِعُ الْآخَرَ وَيَسْتَرْفِقُهُ فِي شَيْءٍ، وَهُوَ يَقُولُ: وَاللَّهِ لَا أَفْعَلُ فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِمَا، فَقَالَ: «أَيْنَ الْمُتَأَلِّي عَلَى اللَّهِ لَا يَفْعَلُ الْمَعْرُوفَ؟» قَالَ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَلَهُ أَيُّ ذَلِكَ أَحَبَّ[57].

وتوضيح إسناد هذا الحديث كما يأتي:

رجال إسناد صحيح مسلم:

- غير واحد من أصحابنا: إسناد مجهول.
- إسماعيل بن أبي أويس: قال أحمد بن حنبل ويحيى بن معين: لا بأس به، وقال يحيى بن معين في موضع آخر إنه صدوق ضعيف العقل، ليس بذاك، يعني أنه لا يحسن الْحَدِيث، وقال أبو حاتم: محله الصدق، وكان مغفلا، وضعفه النسائي[58].
- أخي، أبي بكر عبد الحميد بْن أَبي أويس: وثقه يحيى بن معين، وقال في موضع آخر: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات[59].
- سليمان وهو ابن بلال: وثقه يحيى بن معين ويعقوب بن شيبة والنسائي ومحمد بن سعيد[60].
- يحيى بن سيعد الأنصاري: وثقه محمد بن سعيد وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبو زرعة وأبو حاتم والعجلي[61].

- أبو الرجال محمد بن عبد الرحمن: وثقه محمد بن سعيد وأبو داود والنسائي، وذكره ابن حبان في "الثقات"[62].
- عَمْرَةَ بنت عبد الرحمن: وثقها يحيى بن معين والعجلي، وذكرها ابن حبان في "الثقات"[63].
- عائشة: تزوجها رسول اللَّهِ ﷺ.

رجال اسناد مستخرج أبي عوانة:

- محمد بن يحيى النيسابوري: وثقه أبو حاتم والنسائي وأبو بكر الخطيب[64].
- وإسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد: قال أبو بكر الخطيب: إنه كان عالما متقنا فقيها[65].
- وإبراهيم بن الحسين الكسائي هو ابن ديزيل: وثقه الحاكم، وقال ابن خراش: صدوق اللهجة[66].
- إسماعيل بن أبي أويس، عن أخي، عن سليمان، عن يحيى بن سعيد، عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن، عن أمه، عمرة بنت عبد الرحمن، عن عائشة.

والظاهر عند النظر في الرواية أنها سليمة بلا علة، لكن وعند إمعان النظر فيها نجد أنها منقطعة بسبب وجود الإبهام فيها. لكن أبا عوانة قد أورد هذه الرواية بسنده المتصل عن شيوخه من طرق محمد بن يحيى النيسابوري وإسماعيل بن إسحاق وإبراهيم بن الحسين عن إسماعيل بن أبي أويس. ومن جانب آخر، وبعد الدراسة وجدت أن إسناد رواية مستخرج أبي عوانة السابقة متصل، بالإضافة إلى أن رواتها من الثقات والصدوقين. وعلاوة على ذلك، وصل جمع من أهل الحديث هذه الرواية بأسانيدهم المتصلة منهم البخاري والبيهقي[67]. وقصارى القول إن الرواية لا تؤثر في صحة صحيح مسلم؛ لأنها قد تقوت بالروايات الموصولة كما خرجها أبو عوانة وغيره.

3) قال مسلم: وحدثني بعض أصحابنا، عن عمرو بن عون، أخبرنا خالد بن عبد الله، عن عمرو بن يحيى، عن محمد ابن عمرو، عن سعيد بن المسيب، عن معمر بن أبي معمر أحد بني عدي بن كعب، قال: قال رسول الله ﷺ: فذكر بمثل حديث سليمان بن بلال، عن يحيى. حديث: «مَنِ احْتَكَرَ فَهُوَ خَاطِئٌ»[68].

انتقد أبو علي الغساني وتابعه الرشيد العطار أن هذا الحديث ضمن الأحاديث المقطوعة[69]. وهذا الحديث قد خرجه مسلم بصيغة "وحدثني بعض أصحابنا" ضمن الإبهام في أحد رواته بين إمام مسلم وعمرو بن عون. وقال المازري ووافقه النووي أن هذا حديث مقطوع الإسناد وهو أحد الأربعة عشر حديثا التي تعد أسانيدها في صحيح مسلم مقطوعة[70]. ومع ذلك، اختلف القاضي عياض كما تقدم في أن هذا لا يسمى مقطوعا، وإنما هو من رواية المجهول[71]. فجاء رأي ابن الصلاح كما ذكر في المثال السابق، أن هذا صيغة وهو من نوع المنقطع.

ووصل أبو عوانة هذه الرواية كما أوردها في مستخرجه من طريقين، فقال: حدثنا أبو داود السجزي، قثنا وهب ابن بقية، ح وحدثنا أبو أمية، قثنا عمرو بن عون، قالا: ثنا خالد بن عبد الله، عن عمرو بن يحيى، عن محمد بن عمرو ابن عطاء، عن سعيد بن المسيب، عن معمر بن أبي معمر، أحد بني عدي بن كعب، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِئٌ»، قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ: فَإِنَّكَ تَحْتَكِرُ، قَالَ: وَمَعْمَرٌ كَانَ يَحْتَكِرُ[72].

وتوضيح إسناد هذا الحديث كما يأتي:

رجال إسناد صحيح مسلم:

- بعض أصحابنا: إسناد مجهول.

- عمرو بن عون: وثقه العجلي وأبو حاتم، وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال أبو زرعة: قل من رأيت أثبت منه[73].
- خالد بن عبد الله: وثقه أحمد بن حنبل ومحمد بن سعد وأبو زرعة وأبو حاتم والترمذي والنسائي[74].
- عمرو بن يحيى: وثقه أبو حاتم والنسائي، وزاد أبو حاتم: أنه صالح[75].
- محمد بن عمرو: وثقه أبو زرعة وأبو حاتم والنسائي ومحمد بن سعد[76].
- سعيد بن المسيب: قال محمد بن يحيى بن حبان: فقيه الفقهاء، وثقه أحمد بن حنبل وأبو زرعة[77].
- معمر بن أبي معمر: له صحبة[78].

رجال إسناد مستخرج أبي عوانة:

- أبو داود السجزي: وقال أَحمد بن محمد بن ياسين الهروي في تاريخ هراة: أبو داود السجزي كان أحد حفاظ الإسلام لحديث رسول الله ﷺ وعلْمه وعلله، وسنده، في أعلى درجة النسك والعفاف والصلاح والورع، من فرسان الحديث[79].
- وهب بن بقية: وثقه يحيى بن معين وأبو بكر الخطيب، وذكره ابن حبان في "الثقات"[80].
- وأبو أمية عَبد اللَّه بْن مُحَمَّد بْن خلاد الواسطي: ذكره ابن حبان في الثقات[81].
- عمرو بن عون عن خالد بن عبد الله عن عمرو بن يحيى عن محمد بن عمرو بن عطاء عن سعيد بن المسيب عن معمر بن أبي معمر.

ومما يلاحظ هنا، أن رواية صحيح مسلم هذه يصح الاحتجاج بها؛ لأن لفظها صحيح، إلا أنه قد وقع انقطاع في إسنادها بين مسلم وشيخه المبهم وغير المسمى. وجاء أبو عوانة برواية المستخرج سالمة من تلك العلة برواية من سماهم من الثقات وهما: أبو داود السجزي عن وهب بن بقية وأبو أمية. بالإضافة إلى أن الرواية المنقطعة في المتابعة وليست أصلا من أصوله كما هي عادته، بأنه يورد الرواية بالأسانيد النقية أولا، ثم يتبعها بالمعللة. وعلى هذا النحو، قد ذكر مسلم رواية موصولة أولا من طريق عبد الله بن مسلمة عن سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد وطريق سعيد بن عمرو عن حاتم بن إسماعيل عن محمد بن عجلان عن عمرو بن عطاء، كلا الروايتين عن سعيد بن المسيب[82]، ثم يتبعها بالرواية المنقطعة السابقة. وعلاوة على ذلك، وافق بعض أصحاب الأحاديث بإخراج الروايات الموصولة ومنهم أبو داود من طريق وهب بن بقية عن خالد، والبيهقي من طريق أبي الحسن بن عبدان عن أحمد بن عبيد عن محمد بن عيسى وطريق أبي عبد الله عن أبي بكر بن إسحاق عن محمد بن أيوب، كلا الروايتين عن عمرو بن عون عن خالد[83]. ولذلك انتقاد أبي علي الغساني والرشيد العطار السابق لا تؤثر على صحة صحيح مسلم. وذلك لما أورده مستخرج أبي عوانة وكتب الأحاديث الأخرى من المتابعات بالوجه الموصول الذي يزيل الطعن ويزيد من صحتها.

المبحث الثالث:

تقوية مستخرج أبي عوانة للروايات المنقطعة بسبب يرد من وجه آخر بزيادة راو.

1) قال مسلم: وحدثنا عبد بن حميد، أخبرنا عبيد الله بن موسى، حدثنا إسرائيل، عن منصور، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس –رضي الله عنهما–، قال: كَانَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ رَجُلٌ فَوَقَصَتْهُ نَاقَتُهُ فَمَاتَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اغْسِلُوهُ وَلَا تُقَرِّبُوهُ طِيبًا وَلَا تُغَطُّوا وَجْهَهُ، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يُلَبِّي»[84].

انتقد الحافظ أبو الحسن الدارقطني ووافقه البيهقي والرشيد العطار أن رواية مسلم هذه إسنادها ضمن المنقطع، كما قال الدارقطني: "وإنما سمعه منصور من الحكم وأخرجه البخاري عن قتيبة عن جرير عن منصور عن الحكم عن سعيد، وهو الصواب. وقيل: عن منصور عن سلمة ولا يصح"[85]. فكلام الدارقطني السابق يشير إلى أن رواية مسلم قد وقع الانقطاع فيها بين منصور وسعيد. وقال البيهقي بعد إخراجه لسياق الحديث: رواه مسلم في الصحيح عن عبيد الله بن موسى هكذا، وهو وهم من بعض رواته في الإسناد والمتن جميعا والصحيح[86].

وذهب أبو عوانة في مستخرجه إلى أن الرواية من الوجه الذي أخرجه مسلم بإسناد موصول من طريق شيبان وعمرو ابن أبي قيس هي كالآتي:

حدثنا أحمد بن الفضل العسقلاني، نا آدم بن أبي إياس، نا شيبان، عن منصور، ح وحدثنا موسى بن سقير، نا عبد الله بن الجهم، نا عمرو بن أبي قيس، نا منصور، قالا جميعا: عن الحكم بن عتيبة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: ذُكِرَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ رَجُلًا وَقَصَتْهُ رَاحِلَتُهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ فَقَالَ: «كَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ، وَلَا تُغَطُّوا رَأْسَهُ، وَلَا تَمَسُّوا لَهُ طِيبًا، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهُوَ يُلَبِّي» أَوْ قَالَ: «يُهِلُّ» كِلَاهُمَا قَالَا: عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ الْحَكَمِ، وَقَالَ مُوسَى فِي حَدِيثِهِ: «يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُحْرِمًا يُلَبِّي»[87].

وتوضيح إسناد هذا الحديث كما يأتي:

ورجال إسناد صحيح مسلم هم:

- عبد بن حميد: ذكره ابن حبان في "الثقات"[88].
- عبيد الله بن موسى: وثقه يحيى بن معين وأبو حاتم[89].
- إسرائيل بن يونس: وثقه يحيى بن معين والعجلي وأبو حاتم[90].
- منصور ابن المعتمر: وثقه أبو حاتم والعجلي، وقال يحيى بن معين: إن منصور أثبت الناس[91].
- سعيد بن جبير: وثقه العجلي يحيى بن معين وأبو زرعة[92].
- ابن عباس: له صحبة.

ورجال إسناد مستخرج أبي عوانة هم:

- أحمد بن الفضل العسقلاني: قال ابن أبي حاتم كتبنا عنه، وأما ابن حزم فقال: مجهول[93].
- آدم بن أبي إياس: وثقه أبو داود ويحيى بن معين وأبو حاتم[94].
- شيبان بْن عَبْد الرحمن النحوي: وثقه يحيى بن معين و محمد بن سعد والعجلي والنسائي[95].
- وموسى بن سقير (سفيان): ذكره ابن حبان في "الثقات"[96].
- عبد الله بن الجهم: ذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال أبو حاتم وأبو زرعة: رأيته ولم أكتب عنه، وزاد أبو زرعة أن عبد الله بن الجهم كان صدوقا[97].
- عمرو بن أبي قيس الرازي: ذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال أبو داود: في حديثه خطاء، وقال في موضع آخر: لا بأس به[98].
- منصور: كما سبق[99].
- الحكم بن عتيبة: وثقه يحيى بن معين وأبو حاتم، والنسائي والعجلي وزاد: ثبت[100].

- سعيد بن جبير عن ابن عباس: كما سبق.

وكما يلاحظ مما تقدم، فإنه يظهر لنا إسقاط الحكم بين منصور وسعيد بن جبير. ووجه الانقطاع في هذه الرواية قد عرف بوجود روايات من وجه آخر بزيادة راوٍ مسمى، ولا يمكن الوصول إليه إلا بجمع الطرق، وقد أثبت النووي أن جمع الطرق هو القاعدة في معرفة العلة، كما قال: "والعلة عبارة عن سبب غامض قادح مع أن الظاهر السلامة منه. . . والطريق إلى معرفته جمع طرق الحديث والنظر في اختلاف رواته، وضبطهم، وإتقانهم"[101]. وهذه الرواية منقطعة، قد وصلها أبو عوانة من طريقين أي شيبان بن عبد الرحمن وعمرو بن أبي قيس. وقد علق أبو عوانة أن روايته صحيحة، كما قال: "وحديث عبيد الله عن إسرائيل عن منصور عن سعيد بن جبير أخرجه مسلم وغيره، وحديث منصور عن الحكم عن سعيد لم يخرجوه، وهو عندي إن شاء الله صحيح، زياد ما كلم فيه، وأحاديث مطر لم يخرجه أيضا عندي، وهو صحيح إن شاء الله"[102]. وعلاوة على ذلك، قد خرج أبو عوانة المتابعات من طريق عمرو بن دينار وأيوب، وأبي بشر، ومطر وجعفر بن أبي وحشية عن سعيد بن جبير عن ابن عباس[103]. وبالإضافة إلى ذلك، هذه الرواية وصلها جمع من علماء الحديث بأسانيدهم المتصلة منهم الإمام أحمد من طريق شيبان عن منصور، والبخاري وأبو داود والنسائي من طريق جرير عن منصور، وغيرهم[104]. ومع ذلك، هذا الانتقاد لا يضر بصحة صحيح مسلم؛ لأن الرواية ليست في حديث الأصل، وإنما ذكره الإمام مسلم في المتابعات. وبالإضافة إلى أن الإمام مسلم قد قدم رواية موصولة من وجه آخر من طريق عمرو ابن دينار وأبو بشر وأبي الزبير وأيوب، كلهم عن سعيد بن جبير[105].

2) قال مسلم: وحدثنا محمد بن العلاء الهمداني، حدثنا يحيى بن يعلى وهو ابن الحارث المحاربي، عن غَيْلَانُ وهو ابن جامع الْمُحَارِبِيُّ، عن علقمة بن مَرْثَدٍ، عن سليمان بن بُرَيْدَةَ، عن أبيه، قال: جاء مَاعِزُ بن مالك إلى النبي ﷺ، فقال: يَا رَسُولَ اللهِ، طَهِّرْنِي، فَقَالَ: «وَيْحَكَ، ارْجِعْ فَاسْتَغْفِرِ اللهَ وَتُبْ إِلَيْهِ». . . قَالَ: فَرَجَمَهَا[106].

علل أبو علي الجياني هذه الرواية بالمنقطعة، فقد سقط من إسنادها رجل بين يحيى بن يعلى بن الحارث المحاربي وغيلان بن جامع[107]. وتابعه الرشيد العطار[108] والقاضي العياض والنووي فقال: والصواب زاد في الإسناد الراوي ما بين يحيى بن يعلى وغَيْلَانُ[109].

فجاء أبو عوانة بالرواية موصولة كما قال: حدثنا العباس بن عبد الله التَّرْقُفِيُّ، وعباس بن محمد الدُّورِيُّ، ومحمد ابن مسلم، ومحمد بن نصر بن الحجاج المروزي، قالوا: ثنا يحيى بن يعلى بن الحارث الْمُحَارِبِيُّ، قثنا أبي، قثنا غَيْلَانُ ابن جامع الْمُحَارِبِيُّ، عن علقمة بن مَرْثَدٍ، عن سليمان بن بُرَيْدَةَ، عن أبيه بُرَيْدَةَ قال: جاء مَاعِزُ بن مالك إلى النبي ﷺ، فقال: يَا رَسُولَ اللَّهِ طَهِّرْنِي، قَالَ: «وَيْحَكَ ارْجِعْ فَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ وَتُبْ إِلَيْهِ»، قَالَ: فَرَجَعَ غَيْرَ بَعِيدٍ ثُمَّ جَاءَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ طَهِّرْنِي ...[110].

وتوضيح إسناد هذا الحديث كما يأتي:

رجال إسناد صحيح مسلم:

- محمد بن العلاء الهمداني: وثقه النسائي وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال أبو حاتم: إنه صدوق[111].
- يحيى بن يعلى وهو ابن الحارث الْمُحَارِبِيُّ: وثقه أبو حاتم، وذكره ابن حبان في "الثقات"[112].
- غَيْلَانُ وهو ابن جامع الْمُحَارِبِيُّ: وثقه يحيى بن معين وعلي بن المديني ويعقوب بن شيبة وأبو داود، وذكره ابن حبان في "الثقات"[113].

- علقمة بن مَرْثَدٍ: قال أبو حاتم: إنه صالح الحديث، وثقه النسائي، وذكره ابن حبان في "الثقات"[114].
- سليمان بن بُرَيْدَةَ: وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبو حاتم والعجلي[115].
- بُرَيْدَةَ الأَسلميّ: له صحبة.

رجال إسناد مستخرج أبي عوانة:

- العباس بن عبد الله التَّرْقُفِيُّ: وثقه أبو العباس السراج والدارقطني وأبو بكر الخطيب، وذكره ابن حبان في "الثقات"[116].
- وعباس بن محمد الدوري: قال أبي حاتم: وهو الصدوق، وثقه النسائي[117].
- ومحمد بن مسلم: وثقه النسائي وابن أبي حاتم، وذكره ابن حبان في "الثقات"[118].
- ومحمد بن نصر بن الحجاج المروزي: قال أبو بكر الصيرفي: لكان من أفقه الناس. قال عبد الله بن محمد الإسفراييني: إنه إماما[119].
- يحيى بن يعلى بن الحارث الْمُحَارِبِيُّ: كما سبق.
- يَعْلَى بْن الحارث الْمُحَارِبِيُّ: وثقه يحيى بن معين وعلي بن المديني ويعقوب بن شيبة والنسائي، وذكره ابن حبان في "الثقات"[120].
- غَيْلَانُ بن جامع الْمُحَارِبِيُّ عن علقمة بن مَرْثَدٍ عن سليمان بن بُرَيْدَةَ عن أبيه بُرَيْدَةَ.

وكما يلاحظ فيما تقدم، يظهر لنا أن الرواية إسنادها صحيح، إلا أنه قد وقع فيها راو منقطع كما انتقد أبو علي الجياني والرشيد العطار والقاضي العياض والنووي. ومدار الخلاف في هذه الرواية هو غيلان بن جامع. فجاء أبو عوانة بالوجه الموصول من طريق العباس بن عبد الله التَّرْقُفِيُّ وعباس بن محمد الدُّورِيُّ ومحمد بن مسلم ومحمد بن نصر ابن الحجاج المروزي. وأثبت أبو عوانة في الرواية أن يحيى بن يعلى يروي عن أبيه عن غيلان. ووافقه النسائي والطحاوي والطبراني والدارقطني والبيهقي على الطريق بواسطة يعلى بين ابنه يحيى بن يعلى وغيلان بن جامع[121]. ولذلك، فارتقى الضعف في هذه الرواية المنقطعة إلى الحسن لغيره من خلال طريق موصول.

الخاتمة.

في هذه المناسبة يود الباحث أن يورد أهم النتائج التي توصل إليها من خلال هذه الدراسة. وهي كالآتي:

1- إن الروايات التي أتى بها أبو عوانة في مستخرجه تؤثر في إزالة الشك عن الانقطاع في روايات مسلم.
2- إن مستخرج أبي عوانة قد قوى الروايات التي انتقدت بالانقطاع؛ بسبب الجهالة والإبهام في السند عند صحيح مسلم.
3- أثر مستخرج أبي عوانة الواضح بإتيانه بالروايات الموصولة؛ لتقوية الروايات المنقطعة بسبب يرد من وجه آخر بزيادة راو.
4- إن الانتقادات من النقاد لا تؤثر في صحة صحيح مسلم، ولا تقدح بروايات مسلم للأحاديث المنقطعة؛ لأن قد ذكر بعضها في المتابعات لا في الأصول. بالإضافة إلى أن أبا عوانة قد أتى بالروايات الموصولة؛ لتقوية الروايات المنقطعة.

الهوامش.

(1) مسلم بن الحجاج (ت 261هـ/875م)، **صحيح مسلم**، كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (د.ت)، ج1، ص203، رقم الحديث 223.

(2) ابن عمار الشهيد، محمد بن أبي الحسين (ت 317هـ)، **علل الأحاديث في كتب الصحيح المسلم بن الحجاج**، تحقيق: علي ابن حسن الحلبي، الرياض، دار الهجرة للنشر والتوزيع، (د.ت)، ص45.

(3) ابن القطان، علي بن محمد (ت 628هـ/1230م)، **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام**، تحقيق: الحسين آيت سعيد، الرياض، دار طيبة، 1997م، (ط1)، ج2، ص376-377.

(4) الدارقطني، علي بن عمر (ت 385هـ/995م)، **الإلزامات والتتبع**، التحقيق: مقبل بن هادي الوداعي، بيروت، دار الكتب العلمية، 1985م، (ط2)، ص160.

(5) ابن عمار الشهيد، **علل الأحاديث في كتب الصحيح المسلم بن الحجاج**، ج1، ص47.

(6) ابن حجر، أحمد بن علي (ت 852هـ/1448م)، **تهذيب التهذيب**، الهند، مطبعة دائرة المعارف النظامية، 1326هـ، (ط1)، ج12، ص218.

(7) أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق (ت 316هـ/928م)، **مستخرج أبي عوانة**، كتاب الطهارة، الترغيب في الوضوء وثواب إسباغه، وثواب من يقول بعد فراغه من وضوءه: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله، وبيان ثوابه، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، بيروت، دار المعرفة، 1998م، (ط1)، ج1، ص189، رقم الحديث 600.

(8) المصدر السابق، رقم الحديث 601.

(9) المزي، يوسف بن عبد الرحمن (ت 742هـ/1341م)، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1980م، (ط1)، ج2، ص476.

(10) **المصدر السابق**، ج3، ص330.

(11) **المصدر السابق**، ج2، ص25.

(12) **المصدر السابق**، ج31، ص508-509.

(13) **المصدر السابق**، ج10، ص78.

(14) **المصدر السابق**، ج28، ص487. ومحمد بن حبان (ت 354هـ/965م)، **الثقات**، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، 1973م، (ط1) ج5، ص460.

(15) المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ج34، ص245-246.

(16) الذهبي، محمد بن أحمد (ت 748هـ/1347م)، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، 2003م، (ط1)، ج6، ص418.

(17) المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ج20، ص164-173.

(18) **المصدر السابق**، ج24، ص398.

(19) **المصدر السابق**، ج27، ص491.

(20) **المصدر السابق**، ج32، ص236-237.

(21) **المصدر السابق**، ج30، ص247-248.

(22) العجلي، أحمد بن عبد الله (ت 261هـ/875م)، **تاريخ الثقات**، دار الباز، 1984م، (ط1)، ج1، ص405.

(23) المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ج25، ص374.

(24) **المصدر السابق**، ج28، ص186. وابن حبان، **الثقات**، ج7، ص469.

(25) ينظر: إلى ص8.

(26) المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ج17، ص340-342.

(27) ينظر: إلى ص8.

(28) النووي، يحيى بن شرف (ت 676هـ/1278م)، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1392م، (ط2)، ج3 ص100.

(29) المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ج24، ص177.

(30) **المصدر السابق**.

(31) **المصدر السابق**، ج12، ص218-219.

(32) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة (باب إذا نهض من الركعة الثانية)، ج1، ص419، رقم الحديث (148) -599.

(33) ابن القطان، **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام**، ج2، ص195-196.

(34) الرشيد العطار، يحيى بن علي (ت 662هـ/1264م)، **غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة**، التحقيق: محمد خرشافي، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، 1417هـ، (ط1)، ج1، ص137.

(35) الحاكم، محمد بن عبد الله (ت 405 هـ)، **معرفة علوم الحديث**، تحقيق: السيد معظم حسين، بيروت، دار الكتب العلمية، 1977م، (ط2)، ج1، ص28. وابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن (ت 643هـ/1245م)، **مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق: نور الدين عتر، سوريا، دار الفكر، 1986م، ج1، ص57.

(36) المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ج27، ص507.

(37) **المصدر السابق**، ج31، ص269. وج 32، ص543.

(38) السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، (ت 902 هـ)، **فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي**، تحقيق: علي حسين علي، مصر، مكتبة السنة، 2003م، (ط1)، ج2، ص149.

(39) أبو عوانة، **مستخرج أبي عوانة**، أبواب الصلوات وما فيها، باب ما يقال في السكتة لتكبيرة الافتتاح والقراءة والدليل على أن جميع ما بين في هذا الباب من القول على الإباحة وكذلك الاستعاذة، وأن هذه السكتة في الركعة الأولى دون سائرها، ج1، ص430، رقم الحديث 1601.

(40) المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ج31، ص268-269.

(41) **المصدر السابق**، ج32، ص543.

(42) **المصدر السابق**، ج18، ص453.

(43) **المصدر السابق**، ج21، ص263.

(44) **المصدر السابق**، ج33، ص324.

(45) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد (ت 327هـ/938م)، **الجرح والتعديل**، الهند، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1952م، (ط1)، ج2، ص54.

(46) الذهبي، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، ج6، ص881.

(47) المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ج25، ص327.

(48) السراج الثقفي، محمد بن إسحاق (ت 313هـ/ 925م)، **حديث السراج**، تحقيق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة بن رمضان، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، 2004م، (ط1)، ج2، ص383، رقم الحديث 1585. والطحاوي، أحمد بن محمد (ت

321 هـ/ 933م)، **شرح معاني الآثار**، تحقيق: محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق، عالم الكتب، 1994م، (ط1)، ج1، ص200، رقم الحديث 1193. ومحمد بن حبان (ت 354هـ/965م)، **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1988م، (ط1)، ج5، ص263، رقم الحديث 1936.

(49) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب المساقاة، باب استحباب الوضع من الدين، ج3، ص1191، رقم الحديث (19) – 1557.

(50) أبو علي الغساني، الحسين بن محمد (توفي 498 هـ /1105م)، **التنبيه على الأوهام الواقعة في صحيح الإمام مسلم**، تحقيق: محمد أبو الفضل، المملكة المغربية: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2000م، (د. ط.)، ص113. والرشيد العطار، **غرر الفوائد المجموعة**، ج1، ص152.

(51) المازري، محمد بن علي (ت 536هـ/1141م)، **المعلم بفوائد مسلم**، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر، الدار التونسية للنشر، 1988م، (ط2)، ج2، ص279.

(52) ابن حجر، أحمد بن علي (ت 852هـ/1448م)، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، بيروت، دار المعرفة، 1379م، ج5، ص308.

(53) أبو الفضل، عياض بن موسى (ت 544 هـ/1149م)، **إكمال المعلم بفوائد مسلم**، تحقيق: يحيى إسماعيل، مصر، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1998م، (ط1)، ج5، ص222.

(54) ابن الصلاح، **مقدمة ابن الصلاح**، ج1، ص57.

(55) بدر الدين العيني، محمود بن أحمد (ت 855هـ/1451م)، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (د.ت)، ج13، ص285.

(56) النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، ج10، ص220.

(57) أبو عوانة، **مستخرج أبي عوانة**، كتاب البيوع، بيان الإباحة لمديون أن يستوضع صاحب المال، ويسأله مما له عليه، ويستمهله منه، ج3، ص337، رقم الحديث 5214.

(58) المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ج3، ص127–128.

(59) **المصدر السابق**، ج16، ص445.

(60) **المصدر السابق**، ج11، ص374–375.

(61) **المصدر السابق**، ج31، ص356.

(62) **المصدر السابق**، ج25، ص603.

(63) **المصدر السابق**، ج35، ص242.

(64) **المصدر السابق**، ج26، ص628.

(65) الذهبي، محمد بن أحمد (ت 748هـ/1347م)، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، 1985م، (ط 3)، ج13، ص341.

(66) **المصدر السابق**، ج13، ص186.

(67) البخاري، محمد بن إسماعيل (ت 256 هـ/870م)، **صحيح البخاري**، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، 1422هـ، (ط1)، ج3، ص187، رقم الحديث 2705. والبيهقي، أحمد بن الحسين (ت 458هـ/1066م)، **شعب الإيمان**، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد ومختار أحمد الندوي، الهند، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي، 2003م، (ط1)، ج13، ص526، رقم الحديث 10727.

(68) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب المساقاة، باب تحريم الاحتكار في الأوقات، ج3، ص1227، رقم الحديث 1605.

(69) أبو علي الغساني، **التنبيه على الأوهام الواقعة في صحيح الإمام مسلم**، ص115. والرشيد العطار، **غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة**، ج1، ص156.

(70) المازري، **المعلم بفوائد مسلم**، ج2، ص323. والنووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، ج11، ص44.

(71) القاضي عياض، **إكمال المعلم بفوائد مسلم**، ج5، ص310.

(72) أبو عوانة، **مستخرج أبي عوانة**، كتاب البيوع، باب الخبر الناهي عن الاحتكار والكراهية منه والدليل على أنه ليس على الحتم، ج3، ص402، رقم الحديث: 5485.

(73) المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ج22، ص179.

(74) **المصدر السابق**، ج8، ص102.

(75) **المصدر السابق**، ج22، ص297.

(76) **المصدر السابق**، ج26، ص211-212.

(77) **المصدر السابق**، ج11، ص71-74.

(78) **المصدر السابق**، ج28، ص314.

(79) الذهبي، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، ج6، 550.

(80) المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ج31، ص117.

(81) ابن حبان، **الثقات**، ج8، ص368.

(82) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب المساقاة، باب تحريم الاحتكار في الأوقات، ج3، ص1227، رقم الحديث 1605-(129 و130).

(83) أبو داود، سليمان بن الأشعث (ت 275 هـ/889م)، **سنن أبي داود**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ج3، ص271، رقم الحديث 3447. والبيهقي، أحمد بن الحسين (ت 458هـ/1066م)، **السنن الكبرى**، التحقيق: محمد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، 2003م، (ط 3)، ج6، ص49، رقم الحديث 11148.

(84) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الحج، باب ما يفعل بالمحرم إذا مات، ج2، ص867، رقم الحديث (103) -1206.

(85) الدارقطني، **الإلزامات والتتبع**، ج1، ص338. والرشيد العطار، **غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة**، ج1، ص206.

(86) البيهقي، **السنن الكبرى**، ج3، ص551.

(87) أبو عوانة، **مستخرج أبي عوانة**، كتاب الحج، باب صفة الكفن إذا مات المحرم وغسله وحظر تخمير وجهه ورأسه، وتطييبه وتحنيطه والأمر بكشف وجهه، ج2، ص273، رقم الحديث 3117.

(88) ابن حبان، **الثقات**، ج8، ص401.

(89) المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ج19، ص168.

(90) **المصدر السابق**، ج2، ص521.

(91) **المصدر السابق**، ج28، ص553-554.

(92) العجلي، **تاريخ الثقات**، ج1، ص181. وابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج4، ص10.

(93) ابن حجر، أحمد بن علي (ت 852هـ/1448م)، **لسان الميزان**، تحقيق: دائرة المعرف النظامية الهند، لبنان، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت، 1971م، (ط2)، ج1، ص247.

(94) المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ج2، ص304.

(95) **المصدر السابق**، ج12، ص595.

(96) هو الأهوازي، الجنديسابوري، تصحف اسمه في نسخة والتصويب من إتهاف المهرة، ج7، ص110. وابن حبان، **الثقات**، ج9، ص163.

(97) المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ج14، ص390.

(98) **المصدر السابق**، ج22، ص205.

(99) ينظر: إلى ص14.

(100) المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال** ج7، ص119.

(101) النووي، محيي الدين يحيى بن شرف (ت 631 هـ/1278م)، **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث**، تحقيق: محمد عثمان الخشت، بيروت، دار الكتاب العربي، 1985م، (ط1)، ج1، ص44.

(102) أبو عوانة، **مستخرج أبي عوانة**، ج2، ص274.

(103) **مصدر السابق**، ج2، ص269-272، رقم الحديث 3093-3115.

(104) أحمد بن محمد حنبل (ت 241هـ/855م)، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، 2001م، (ط1)، ج4، ص224، رقم الحديث 2394. والبخاري، صحيح البخاري، ج3، ص15، رقم الحديث 1839. وأبو داود، **سنن أبي داود**، ج3، ص219، رقم الحديث 3241. والنسائي، أحمد بن شعيب (ت 303هـ/915م)، **السنن الكبرى**، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، بيروت، مؤسسة الرسالة، 2001م، (ط1)، ج4، ص93، رقم الحديث 3825.

(105) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الحج، باب ما يفعل بالمحرم إذا مات، ج2، ص865-867، رقم الحديث (93-102) -1206.

(106) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنى، ج3، ص1321، رقم الحديث (22) -1695.

(107) أبو علي الغساني، **التنبيه على الأوهام الواقعة في صحيح الإمام مسلم**، ص225.

(108) الرشيد العطار، **غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة**، ج1، ص194.

(109) النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، ج11، ص200. والقاضي العياض، **إكمال المعلم بفوائد مسلم**، ج5، ص524.

(110) أبو عوانة، **مستخرج أبي عوانة**، كتاب الحدود، باب بيان الإباحة للإمام أن يصلي على الزانية المرجومة، والنهي عن رجمها وهي حبلى وحظر رجمها قبل أن يطعم ولدها إلا أن يكون هناك من يكفل صبيها، والدليل على أن توبة الزانية والزاني الرجم، وبيان الأمر برجمها في حفيرة تحفر لهما إلى صدرهما والإباحة للإمام. ج4، ص134. رقم الحديث 6292.

(111) المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ج26، ص247.

(112) **المصدر السابق**، ج32، ص48.

(113) **المصدر السابق**، ج23، ص129-130.

(114) **المصدر السابق**، ج20، ص310.

(115) **المصدر السابق**، ج11، ص371.

(116) **المصدر السابق**، ج14، ص217.

(117) **المصدر السابق**، ج14، ص248.

(118) **المصدر السابق**، ج26، ص448.

(119) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج14، ص34-35.

(120) المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ج32، ص382.

(121) النسائي، أحمد بن شعيب (ت 303هـ/915م)، **السنن الكبرى**، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، بيروت، مؤسسة الرسالة، 2001م، (ط1)، ج6، ص414، رقم الحديث 7125. والطحاوي، أحمد بن محمد (ت 321هـ/933م)، **شرح مشكل الآثار**،

تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، 1494م، (ط1)، ج12، ص241، رقم الحديث 4779. والطبراني، سليمان بن أحمد (ت 360هـ/971م)، **المعجم الأوسط**، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، القاهرة، دار الحرمين، (د.ت)، ج5، ص117، رقم الحديث 4843. الدارقطني، علي بن عمر (ت 385هـ/995م)، **سنن الدارقطني**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وغيره، بيروت، مؤسسة الرسالة، 2004م، (ط1)، ج4، ص77، رقم الحديث 3129. والبيهقي، **السنن الكبرى**، ج6، ص137، رقم الحديث 11449.